دور النظام المحاسبي المالي في تفعيل الشراكة الأورو-جزائرية

-دراسة تحليلية-

The role of the financial accounting system in activating the Euro-Algerian partnership –An analytical study–

ط/د.هاجر مزوار[1]، د. بوعلام ولهي[2]

[1] جامعة محمد بوضياف- المسيلة، **hadjer.mezouar@univ-msila.dz**

[2] جامعة محمد بوضياف- المسيلة، **boualam.oualhi@univ-msila.dz**

تاريخ الاستلام: 30 /2019/09 تاريخ القبول: 24 /2019/11 **تاريخ النشر**: 19 /2019/12

ملخص:

تهدف الدراسة إلى معرفة دور النظام المحاسبي المالي في تفعيل الشراكة الأورو جزائرية من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر، باعتبار هذا النظام يحمل في طياته بعض مكونات مناخ الاستثمار التي تحظى باهتمام المستثمر الأجنبي.

خلصت الدراسة إلى أنه بالرغم من أن الإصلاح المحاسبي جاء ليجعل من البيئة المحاسبية الجزائرية مشابهة للبيئة المحاسبية الموجودة في الاتحاد الأوروبي، محاولة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن الاحصائيات بينت ضعف هذه الاستثمارات، فالمشكلة لا تكمن في النظام المحاسبي المالي في حد ذاته بل بواقع الاقتصاد الجزائري ككل.

كلمات مفتاحية: النظام المحاسبي المالي، الشراكة الأورو–جزائرية.

تصنيف JEL: M41, F59, F21

Abstract:

The study aims to know the role of the financial accounting system in activating the Euro-Algerian partnership through foreign direct investment, as this system carries with it some components of the investment climate that are of interest to the foreign investor.

The study concluded that although the accounting reform came to make the Algerian accounting environment similar to the accounting environment in the European Union, an attempt to attract foreign direct investment, but statistics showed the weakness of these investments, the problem is not the the financial accounting system itself, but the reality of the economy Algerian as a whole.

Keywords: Financial accounting system, Euro-Algerian partnership.

Jel Classification Codes : M41, F59, F21

Résumé:

L'étude vise à identifier le rôle du système de comptabilité financière dans l'activation du partenariat euro-algérien par l'investissement étranger direct, considérant ce système comporte certaines des composantes du climat d'investissement qui intéressent les investisseurs étrangers.

L'étude a conclu que, bien que la réforme comptable ait permis de rendre l'environnement comptable algérien similaire à celui de l'Union européenne Tenter d'attirer des investissements directs étrangers, Mais les statistiques ont montré la faiblesse de ces investissements, le problème ne réside pas dans le système de comptabilité financière en soi mais la réalité de l'économie algérienne dans son ensemble.

Mots-clés: le système de comptabilité financière, Partenariat Euro-Algérien

Codes de classification de Jel : M41, F59, F21

المؤلف المرسل: هاجر مزوار ، الإيميل: hadjer.mezouar@univ-msila.dz

1. مقدمة:

إن اختيار الجزائر الاندماج في الاقتصاد العالمي حتم عليها إعادة النظر في المخطط المحاسبي الوطني الذي بات لا يتماشى مع متطلبات التوجه الجديد، فالتحول إلى اقتصاد السوق يترتب عنه دخول مستثمرين أجانب الأمر الذي يتطلب وجود لغة محاسبية مشتركة تضمن درجة عالية من الشفافية والجودة في المعلومات المفصح عنها، وهذا ما لا يستطيع المخطط المحاسبي الوطني توفيره، فالمخطط لا يفيد المستثمرين ولا المقرضين بقدر ما يفيد مصلحة الضرائب، ويلبي حاجيات المحاسبة الوطنية، وعلى هذا الأساس عملت الجزائر على تكييف بيئتها المحاسبية مع متطلبات المحاسبة الدولية؛ وذلك بتبني نظام محاسبي مالي يهدف إلى إيجاد مناخ يساعد على الثقة في المعاملات الاقتصادية والمالية بين المؤسسات، وبهذا جاء الاصلاح المحاسبي في الجزائر للعمل على توفيق البيئة الاقتصادية والمحاسبية لتستجيب لمتطلبات اقتصاد السوق من جهة ومن جهة أخرى توفيق البيئة المحاسبية الوطنية مع البيئة الدولية بما يسهل من عملية الاندماج في الاقتصاد العالمي، الذي تعتبر الشراكة القائمة مع دول الإتحاد الأوروبي من أهم مظاهره.

إن تبني الجزائر لنظام محاسبي مالي متوافق مع معايير المحاسبة الدولية في بداية سنة 2010، جاء بعد خطوة مماثلة بتطبيق نفس المعايير في الاتحاد الأوروبي سنة 2005، بهدف جعل البيئة المحاسبية الجزائرية مشابهة إلى حد كبير مع البيئة المحاسبية الموجودة في الاتحاد الأوروبي، وعلى هذا الأساس يمكننا طرح الإشكالية التالية: " **ما هي انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على الشراكة الأورو –جزائرية ؟**

1.1 فرضيات الدراسة: تقوم هذه الدراسة على فرضيتين أساسيتين هما:

- إن تطبيق النظام المحاسبي المالي سيوفر العديد من المزايا التي تؤدي إلى تفعيل الشراكة الأورو –جزائرية.
- إن تطبيق النظام المحاسبي المالي لا يوفر المزايا التي لها علاقة بتفعيل الشراكة الأورو –جزائرية.

2.1 أهمية الدراسة: تكمن أهمية هذه الدراسة في إبراز دور البعد المحاسبي في تفعيل الشراكة الأجنبية، لذلك تعد هذه الدراسة من إحدى الدراسات التي تعالج آثار تبني النظام المحاسبي المالي في الجزائر على المستوى الكلي، باعتبار أن أغلب الدراسات تتمحور حول آثاره على المستوى الجزئي.

3.1 أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى:

- معرفة المزايا التي يمكن تحقيقها من تطبيق النظام المحاسبي المالي؛
- معرفة الدور الذي يمكن أن يؤديه النظام المحاسبي المالي في تفعيل الشراكة الأورو –جزائرية.

4.1 حدود الدراسة: تتمثل الحدود المكانية في دولة الجزائر، أما الحدود الزمانية فهي تغطي الفترة 2005–2017.

5.1 المنهج المتبع: في هذه الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي.

6.1 الدراسات السابقة: من أهم الدراسات التي تقاطعت مع موضوع الدراسة تتمثل فيما يلي:

- Lawrence Gordon and Martin Loeb « The impact of IFRS adoption on Foreign Direct Investment », Journal of Account Public Policy, 31, USA, 2012.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية على الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك من خلال تحليل أكثر من 1300 مشاهدة تغطي 124 دولة خلال الفترة (1996–2009) باستخدام اختبار Difference in Difference، والذي يستند إلى الفرق في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بين الدول المتقدمة والدول النامية قبل وبعد

اعتماد معايير الإبلاغ المالي الدولية، ولقد توصلت الدراسة في الأخير إلى أن اعتماد معايير الإبلاغ المالي الدولية يساهم في زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

- Ina Gersilova «Checken or egg? The relationship between IFRS adoption and FDI» A thesis submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of MA in Financial Economics Kyiv School of Economics 2013.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة اتجاه العلاقة السببية بين اعتماد معايير الابلاغ المالي الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر، إضافة إلى التحديد وبدقة مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يزيد من احتمال اعتماد هذه المعايير، وبتحليل 1111 مشاهدة لـ 135 بلد خلال الفترة (2003–2011)، توصلت الدراسة بأن هناك علاقة ذات اتجاهين لكن هذا ينطبق فقط على الدول النامية، وأن التدفق الكبير للاستثمار الأجنبي المباشر بدوره يزيد من احتمال تبني معايير المحاسبة الدولية، ومع ذلك فإن زيادة هذا الاحتمال يبقى فقط قائما لما يصل حجم الاستثمار (1,6-0,5) بليون دولار سنويا.

- Charles J.P Chen and, Yuan Ding-Bin Xu « Convergence of Accounting Standards and Foreign Direct Investment », International Journal of Accounting, University of Illinois, 2014.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة العلاقة بين التقارب في معايير الابلاغ المالي الدولية وتطور أنشطة الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد تم استخدام بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر من 30 دولة من دول منظمة التعاون الاقتصادي؛ وذلك خلال الفترة (2000-2005)، وتوصلت الدراسة في الأخير إلى أن التقارب نحو معايير الابلاغ المالي الدولية له تأثير ايجابي على نمو حجم الاستثمار الأجنبي المباشر؛ ذلك أن تطبيق هذه المعايير يقلل من تكاليف معالجة البيانات للمستثمرين الأجانب، هذا من جهة ومن جهة أخرى يوفر معلومات محاسبية ذات جودة عالية تزيد من كفاءة اتخاذ القرارات المتعلقة بتخصيص رأس المال عن طريق الحد من تباين المعلومات بين الأطراف المشاركة في الصفقة.

- دراسة عبد القادر بكيحل بعنوان " أهمية المعايير الدولية لمحاسبة والمعلومة المالية (IFRS/IAS) في الجزائر في ظل الشراكة مع الاتحاد الأوروبي "، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2008–2009.

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح أهمية المعايير الدولية لمحاسبة والمعلومة المالية في الجزائر في ظل الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وتوصل الباحث إلى أن هذه المعايير توفر بيئة ملائمة من الجانب المحاسبي للاستثمار الأوروبي وانتقال رؤوس الأموال لأنها تجعل التطبيقات المحاسبية متجانسة، مما يزيل العقبات المرتبطة بالمحاسبة أمام المؤسسات الأوروبية عند الاستثمار بدون تحمل أعباء إضافية عليها، وزيادة الثقة حول المعلومة المالية الصادرة في الجزائر، باعتبار أنها ترتكز على نفس القواعد المطبقة في الاتحاد الأوروبي.

- دراسة هشام دغموم بعنوان " دور تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة (IFRS/IAS) في ترقية مناخ جذب الاستثمار الأجنبي المبار –دراسة حالة الجزائر-"، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم التجارية، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2014–2015.

هدفت هذه الدراسة إلى ابراز الدور الذي يلعبه تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة حتى يجعل المناخ الاستثماري للجزائر لها أكثر جاذبية واستقطابا للاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتوصل الباحث إلى أن تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة في الجزائر سيلعب دورا هاما في ترقية مناخها الاستثماري وجعله أكثر ملاءمة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك من

خلال الدور الهام الذي تطبيق هذه المعايير في التأثير بشكل ايجابي على كل من جودة المعلومات المحاسبية، وإرساء مبادئ حوكمة الشركات وتنشيط المعاملات المالية في سوق رأس المال.

7.1 ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة: بالنسبة للدراسات الأجنبية تناولت العلاقة السببية بين تطبيق معايير المحاسبة الدولية واستقطاب الاستثمار الأجنبي من خلال بناء نموذج قياسي يشمل بينانات العديد من الدول، بينما تناولت دراستنا العلاقة السببية بين تطبيق النظام المحاسبي المالي وتفعيل الشراكة الأورو جزائرية من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة الجزائر فقط، كما نجد دراسة عبد القادر بكحيل بالرغم من ابرازه لأهمية معايير المحاسبة الدولية في توفر بيئة ملائمة من الجانب المحاسبي للاستثمار الأوروبي وانتقال رؤوس الأموال، إلا أن الباحث هنا تناول الجانب النظري في ابراز هذه الأهمية، ولم يدعمها بما هو موجود في الواقع، في حين نجد دراسة هشام دغموم تناولت دور تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة في الجزائر في ترقية مناخها الاستثماري وجعله أكثر ملاءمة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وكانت دراسته دراسة استشرافية، وعلى أساس ذلك كانت هذه الدراسات كنقطة انطلاق للبحث عن واقع العلاقة السببية بين تطبيق النظام المحاسبي المالي وتفعيل الشراكة الأورو جزائرية من خلال استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر الأوروبي.

2. الإطار النظري للدراسة :

1.2 النظام المحاسبي المالي: إن تبني النظام المحاسبي المالي المعتمد على معايير محاسبة دولية لم يكن وليد الصدفة، بل كان ما يبرره في الواقع، ولقد كانت للإصلاحات والخيارات التي قامت بها في ظل انتهاجها لاقتصاد السوق دور مهم في استبدال المخطط المحاسبي الوطني نظرا لعدم مسايرته للتطورات الاقتصادية الجديدة، إذ أن المخطط المحاسبي الوطني كان في الواقع يعيش فترة جمود، ولم تجر عليه إلا بعض الإضافات لم تمس محتوى المخطط في حد ذاته، ولهذا تم اصدار القانون 11/07 الذي ينص على تطبيق النظام المحاسبي المالي، ليدخل حيز التنفيذ سنة 2010، وبهذا فإن هذا النظام يشكل خطوة هامة لتطبيق المعايير المحاسبية في ظل متطلبات اقتصاد السوق، هذا النظام يحمل في طياته فلسفة جديدة تغاير تماما لما كان معمولا به سابقا.

2.2 اتفاقية الشراكة الأورو-جزائرية: على غرار باقي الدول المتوسطية أبدت الجزائر استعدادها لتوقيع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، حيث دخلت المفاوضات بتشكيل فريق عمل لدراسة المشروع في كانون الأول 1993، وبعد سلسلة من الجولات المتتالية تارة والمنقطعة تارة أخرى تم التوقيع على الأحرف الأولى لمشروع الشراكة الأورو- جزائرية في 19/ 2001/12 ببروكسل، وبعدها التوقيع النهائي عليها في 2002/05/22، بمدينة فلينسيا لتدخل الاتفاقية قيد التنفيذ ابتداء من 2005/09/01 (طالبي، 2010، صفحة 45، 46)، وقد تضمنت اتفاقية الشراكة مع الجزائر 110 مواد موزعة على تسعة أبواب شملت مختلف المجالات السياسية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولقد استحوذ الجانب الاقتصادي والمالي على خمسة أبواب كاملة ولقد اعتبرت هذه الخطوة نقط تحول كبيرة في مسيرة الاقتصاد الجزائري.

3.2 انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على الشراكة الأورو-جزائرية:

جاء الإصلاح المحاسبي في الجزائر بتطبيق النظام المحاسبي المالي المتوافق مع معايير المحاسبة الدولية ليجعل من البيئة المحاسبية الجزائرية مشابهة إلى حد كبير مع البيئة المحاسبية الموجودة في الاتحاد الأوروبي بعد تطبيق هذا الأخير لهذه المعايير سنة 2005، محاولة من الدولة الجزائرية جلب المستثمر الأجنبي من خلال تدويل الإجراءات والمعاملات المالية

والمحاسبية لوقايته من مشاكل اختلاف النظم المحاسبية سواء من حيث الإجراءات أو من حيث إعداد القوائم المالية (عاشور، 2009، صفحة 296)، باعتبار معايير المحاسبة عنصرا هاما من البنية التحتية المؤسسية التي تؤثر بشكل كبير على معاملات الاستثمار الأجنبي عبر الحدود. (Charles, 2014, p. 5)

ومن هذا المنطلق فإنه من الضروري توضيح العلاقة السببية بين تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر وتفعيل الشراكة مع الاتحاد الأوربي من خلال استقطاب الاستثمار الأجنبي الأوروبي، خاصة إذا علمنا أن الباب الرابع من اتفاقية الشراكة قد نص على قيام ضرورة عمل الطرفان على ضمان حرية تداول وانتقال رؤوس الأموال المخصصة للاستثمار المباشر في الجزائر.

الشكل 1: يوضح العلاقة السببية بين تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر وتفعيل الشراكة مع الاتحاد الأوروبي

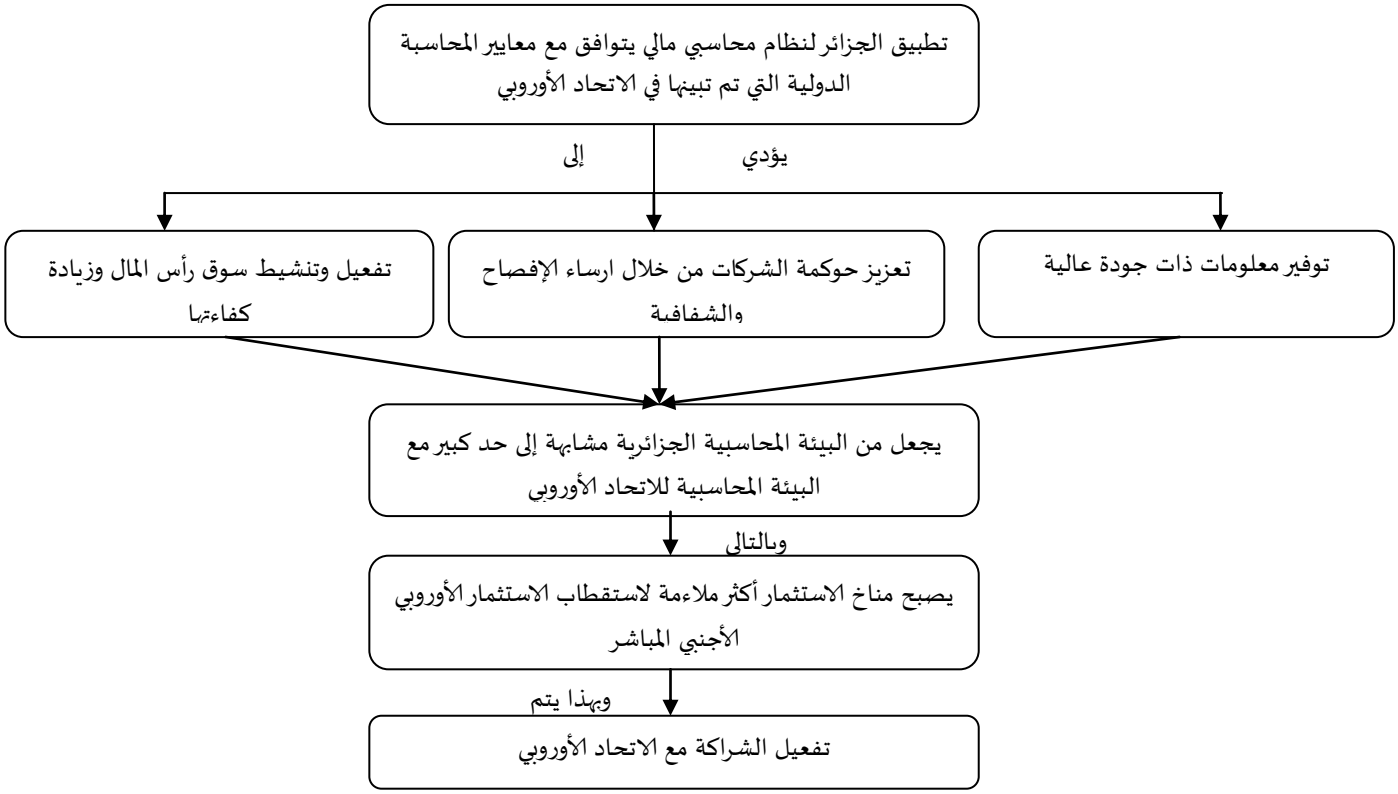

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على الدراسات السابقة

من خلال الشكل أعلاه يتضح بأن هناك علاقة غير مباشرة بين تطبيق النظام المحاسبي المالي وتفعيل الشراكة الأورو-جزائرية من خلال جعل مناخ الاستثمار أكثر ملاءمة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن تطبيق هذا النظام يعمل على توفير بعض مكونات مناخ الاستثمار التي تحظى باهتمام المستثمر الأجنبي، والتي تشمل توفير معلومات ذات جودة عالية، تعزيز حوكمة الشركات من خلال ارساء الإفصاح والشفافية، وتفعيل وتنشيط سوق رأس المال وزيادة كفاءتها.

1.3.2 دور النظام المحاسبي المالي في توفير معلومات محاسبية ومالية ذات جودة عالية تسمح استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر:

تعتبر جودة المعلومات المحاسبية عاملا ذات صلة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر (David & Cristina, 2011, p. 128) ، فالمستثمرون الأجانب يتجهون إلى الدول التي تتوفر فيها أنظمة محاسبية قادرة على مدهم بالمعلومات التي تساعدهم على اتخاذ أفضل القرارات في أي مرحلة من مراحل المشروع الاستثماري، .والنظام المحاسبي المالي جاء ليلبي حاجيات المستثمرين من المعلومات في المقام الأول لمساعدتهم على اتخاذ قراراتهم الاستثمارية أو التمويلية، فلقد تم

تصميمه ليعكس الواقع الاقتصادي أكثر من الواقع القانوني، لتعكس المكاسب والخسائر الاقتصادية في الوقت المناسب، إضافة إلى تقليص قدرة الادارة من التلاعب بالأحكام بإنشاء إحتياطات سرية وإخفاء الخسائر. (Charles, 2014, p. 10)، مما يجعل حقوق المستثمرين الأجنبيين تحظى بحماية أفضل، كما أن اتخاذ أفضل القرارات الادارية التي تعتمد على الواقع الاقتصادي، ستؤدي إلى زيادة كفاءة استخدام رأس المال(Galina & Robert, 2003, p. 4) إضافة على ذلك فإن SCF يزيل حاجز عدم قابلية المقارنة للقوائم المالية بين الدول، كما يخفض من عدم تماثل المعلومات بين المستثمر المحلي والأجنبي؛ لاستناده على معايير المحاسبة الدولية. (Charles, 2014, p. 7)، فالنظام المحاسبي المالي ينتج قوائم مالية أكثر دقة وفي الوقت المناسب، وهذا ما يؤدي إلى أفضل تقييم، مما يخفض من المخاطر بالنسبة للمستثمرين(Forsberg & Ojala, 2014, p. 15) ، كما أن ادخاله لمفهوم القيمة العادلة هي واحدة من العوامل التي الرئيسية التي أثرت على جودة المعلومات المحاسبية من خلال تأثيرها الايجابي على خاصية الملاءمة (Forsberg & Ojala, 2014, p. 50)، فاعتماد القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي يجعل تشخيص الوضعية المالية الحقيقية أكثر دقة.

وفي دراسة لـ (Laura Márquez-Ramos) أكدت بأن من الممكن أن يكون للمستثمرين الأوروبيين رد فعل ايجابي نحو تبني(IFRS/IAS) إذا توقع بأن تطبيقه يؤدي إلى معلومات في التقارير المالية ذات جودة أعلى، وبالتالي الحد من عدم تماثل المعلومات وزيادة التعاقد مع أطراف أخرى. (Laura, 2008, p. 4)، وبما أن الجزائر طرف في اتفاقية الشراكة الأوروبية فإنه وبالإضافة للعوامل المشجعة والتسهيلات المقدمة في إطار الشراكة للمتعاملين الاقتصاديين الأوروبيين في مجال الاستثمار في الجزائر تأتي المعلومة المالية التي يتطلبها النظام المحاسبي المالي لتدعم تلك العوامل للأسباب التالية (عبد القادر، 2008، الصفحات 105-108):

- هذه المعلومة تكون موثوق بها لدى المستثمرين الأوروبيين بما أنها أعدت وفقا لنفس المعايير المطبقة في الاتحاد الأوروبي، وهو ما يجلب شفافية أفضل في الحسابات والقوائم المالية للمؤسسات العاملة بالجزائر؛
- تسهل التجميع المحاسبي للمؤسسات الأوروبية التي تستثمر في الجزائر من خلال الفروع التابعة لها؛
- تخفيض تكفلة تحويل وترجمة القوائم المالية لفروع المؤسسات الأوروبية بالجزائر إلى المعايير الدولية للمحاسبة، وبالتالي تخفيض تكلفة التجميع عند اعداد الحسابات المجمعة، نظرا لكون المعلومة المقدمة ذات أساس واضح وتم اعدادها وفق معايير موحدة؛
- تسهيل مراقبة الفروع الموجودة في الجزائر بكل شفافية ومعرفة الوضعية والأداء فيه ومقارنته بالفروع الأخرى وإمكانية وضع الخطط الطويلة على أساس ذلك.

2.3.2 دور النظام المحاسبي المالي في تدعيم حوكمة الشركات لاستقطاب الاستثمار الأجنبي

برز مفهوم حوكمة الشركات كجزء هام من صناعة القرار الاستثماري ليس فقط بالنسبة لمستثمري المحافظ على الأمد القصير بل الأكثر أهمية بالنسبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة على الأمد الطويل، وذلك لكون حوكمة الشركات تركز على قيم الشفافية والإفصاح، ومحاسبة المسؤولية والانصاف، فهي تهدف إلى إيجاد نظم حماية ضد الفساد وسوء الإدارة، وعلى هذا الأساس فإن الالتزام بتطبيق الحوكمة يعد أحد المعايير الأساسية التي يضعها المستثمرون في اعتبارهم عند القيام باتخاذ قرارات الاستثمار ولاسيما في ظل النظام الاقتصادي العالمي الحالي الذي يتسم بالعولمة واشتداد المنافسة بين

الشركات من أجل الاستثمار، لذا فان الشركات التي تطبق الحوكمة تتمتع بميزة تنافسية لجذب رؤوس الأموال عن تلك التي لا تطبق الحوكمة من خلال ثقة المستثمرين فيها. (خالص و عبد الواحد، 2012، صفحة 11)

من خلال المادة رقم 10 من القانون 07–11 المتضمن النظام المحاسبي المالي تنص على أنه " يجب أن تستوفي المحاسبة التزامات الانتظام والمصداقية والشفافية المرتبطة بعملية مسك المعلومات التي تعالجها ورقابتها وعرضها وتبليغها." (الجريدةالرسمية، 2007، صفحة 4)، وهو بالتحديد ما تنص عليه الحوكمة من خلال بعدها المحاسبي الذي يشكل فيه مبدأي الإفصاح والشفافية ركيزة أساسية لها، وبالتالي فإن تطبيق SCF وفقا لإطاره التصوري الذي جاء به سيساهم حتما في ارساء مبادئ الحوكمة، مما يرفع من القدرة التنافسية للمؤسسات، ويجعلها قادرة على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وخاصة الأوروبي- البيئة المحاسبية الجزائرية مشابهة إلى حد كبير للبيئة المحاسبية الموجودة في الاتحاد الأوروبي-

3.3.2 دور النظام المحاسبي المالي في تفعيل وتنشيط سوق رأس المال وزيادة كفاءتها

إن تواجد سوق رأس مال كفؤة تساعد المستثمرين في الحصول على التمويل اللازم بيسر، فهي تتيح لهم العديد من الخيارات لتمويل مشروعاتهم بدلا من اللجوء إلى البنوك التي تفرض تكاليف وضمانات صعبة الوفاء بها، هذا من جهة ومن جهة أخرى تسمح السوق الكفؤة على التخصيص الأمثل للموارد المالية للمستثمر الأجنبي، وتتوقف كفاءة سوق الأوراق المالية على كفاءة نظام المعلومات المالية (عبد القادر و محمد الهاشمي، 2011، صفحة 16)، فسوق الأوراق المالية الكفؤة هي السوق التي يعكس سعر السهم الذي تصدره منشأة ما كافة المعلومات المتاحة عنها التي تؤثر عن القيمة السوقية للسهم (صالح و فريدة، 2009، صفحة 181،182)، ولقد أشار كل من (Capstaff، Selva، Jones) بأن المعلومات الموجودة في التقارير والقوائم المالية هي من أهم المعلومات التي لها تأثير مباشر على سوق الأوراق المالية سواء من جانب تأثيرها على المستثمرين -الحاليين والمرتقبين- في اتخاذ القرارات الاستثمارية أومن جانب تأثيرها على أسعار أو العائد على الأسهم أو من جانب تأثيرها على حجم التداول وتنشيط حركة سوق الأوراق المالية (حاج قويدر، 2010، صفحة 8)،)، وهذا يسعى النظام المحاسبي المالي إلى تحقيقه من خلال مايلي:

- يسهم كل من العرض العادل والقابلية للمقارنة - ضمان الثبات في الطرق والسياسات المحاسبية- في تحقيق الثقة والمصداقية للمعلومات المالية المتداولة في سوق رأس المال مما يؤدي ذلك إلى زيادة المعاملات فيه من مما ينتج عنه زيادة تنشيط هذه السوق؛

- تغليب الجوهر الاقتصادي على الشكل القانوني يجعل المستثمر في رأس المال أكثر ثقة في المعلومات المعروضة لأنها تبين الواقع الاقتصادي الحقيقي للشركة، مما يدفع القيمة السوقية للسهم نحو القيمة العادلة، وهي الفلسفة التي تقوم عليه سوق رأس المال الكفؤة؛

- ضمان الإفصاح الكامل من خلال توفير القدر الكافي والعادل من المعلومات ذات التأثير المحسوس على قرارات المستثمر. (هشام، 2014، الصفحات 176-179)

وعلى هذا الأساس فإن تطبيق النظام المحاسبي المالي يجعل المعلومات المالية المقدمة من طرف المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ذات جودة عالية وقابلة للقراءة والمقارنة، مما يدعم ويؤهل توجه هذه المؤسسات إلى سوق رأس المال، وهذا يمنحها المزيد من الفرص في مجالات الاستثمار والتمويل، وبهذا يشكل تطبيق النظام المحاسبي المالي فرصة حقيقية لتفعيل وتنشيط سوق رأس المال وزيادة كفاءته، وبهذا فسوق رأس المال الكفء يوفر بيئة خصبة للاستثمار الأجنبي المباشر.

3. الجانب التطبيقي:

1.3 واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في إطار الشراكة الأورو- جزائرية

قبل التطرق إلى حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في إطار الشراكة الأورو-جزائرية سنتناول توزيع الاستثمارات المصرحة بها في الجزائر حسب مصدرها والجدول رقم (01) يوضح ذلك

الجدول 1: توزيع عدد مشاريع الاستثمار المصرح بها في الجزائر حسب المصدر خلال الفترة (2002–2017)

المشاريع	عدد المشاريع	%	القيمة بالمليون دينار جزائري	%
الاستثمار المحلي	62 334	% 98,58	11 780 833	% 82,38
الاستثمار الأجنبي	901	% 1,42	2 519 831	% 17,62
المجموع	63 235	% 100	14 300 664	% 100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

من خلال الجدول رقم (01) نلاحظ أن عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2002– 2017) تقدر بـ 1,42 % من إجمالي المشاريع وهي نسبة ضئيلة جدا مقارنة بمشاريع الاستثمار المحلي، كما نلاحظ استحواذ الاستثمار المحلي على 82,38 % من القيمة الاجمالية للاستثمارات المصرح بها، وبتوزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر حسب المناطق نجد بأن دول الاتحاد تمثل الشريك الأول للجزائر، والجدول رقم (02) يوضح ذلك:

الجدول 2: توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر حسب المناطق خلال الفترة (2002–2017) بالمليون دينار جزائري

	أوربا	الاتحاد الأوربي	آسيا	أمريكا	الدول العربية	إفريقيا	أستراليا	متعدد الجنسيات	المجموع
عدد المشاريع	472	332	114	18	262	6	1	28	901
القيمة	1 148 208	666 499	169 732	68 813	1 057 257	39 686	2 974	33 160	2 519 831

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

من خلال الجدول رقم (02) نجد أن المشاريع الاستثمارية التي تم التصريح عنا في إطار الشراكة مع الاتحاد الأوروبي قدرت بـ 332 مشروع أي بنسبة 36,85% من إجمالي المشاريع الأجنبية وبهذا تعتبر دول الاتحاد الأوروبي الشريك الأول للجزائر من حيث عدد المشاريع، لكن من حيث القيمة فقد احتلت المرتبة الثانية بعد الدول العربية بنسبة 26,25% بقيمة 499 666 مليون دينار جزائري، وبالرغم من أن نسبة التصريحات بالاستثمار من طرف دول الاتحاد الأوروبي تعد

مهمة مقارنة بدول أخرى، إلا أن كون مجمل التصريحات بالاستثمارات الأجنبية المباشرة لا تشكل سوى نسبة 1,42 % من مجمل التصريحات، يقلل من أهميتها ويجعلها جد ضعيفة.

ونظرا لعدم توفر الاحصائيات الدقيقة حول تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتعلق بدول الاتحاد الأوروبي (حسب كل دولة) الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2005–2017) ارتأينا إلى مقارنة التدفقات الاستثمارية الاجمالية الواردة الى الجزائر مع التدفقات الصادرة من الاتحاد الأوروبي، والجدول رقم (03) يوضح ذلك.

الجدول 3: مقارنة حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الجزائر بحجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الاتحاد الأوربي خلال الفترة (2005-2017)

السنوات		2005	2006	2007	2008	2009	2010
التدفق الصادر من الاتحاد الأوربي		606 515	691 764	1 257 890	983 601	352 388	478 906
التدفق الوارد إلى الجزائر		1 081	1 795	1 662	2 632	2 746	2 301
النسبة المئوية		0,18	0,26	0,13	0,28	0,78	0,48
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
التدفق الصادر من الاتحاد الأوربي	493 461	406 638	340 879	222 244	606 648	452 870	435 736
التدفق الوارد إلى الجزائر	2 580	1 499	1 684	1 507	-584	1 546	1 635
النسبة المئوية	0,52	0,37	0,49	0,68		0,34	0,38

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على: UNCTAD, World Investment Report 2011–2018 -

من خلال الجدول رقم (03) يتضح لنا ضعف نسبة التدفقات الاستثمارية الاجمالية الواردة إلى الجزائر مقارنة بالتدفقات الصادرة من دول الاتحاد الأوروبي، فنجد أن النسبة لم تتعد 0,5 % في أغلب السنوات، وبما أن نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي من الاتحاد الأوروبي إلى الجزائر بالمقارنة مع اجمالي التدفقات الوادرة الى الجزائر تساوي 26,25 %، فبعملية بسيطة سنجد نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي الأوروبي الوارد الى الجزائر بالمقارنة مع التدفقات الصادرة من الاتحاد الأوروبي وهي (26,25 ×0,5) فنجد 0,13 %، هذه النسبة تشير الى أن حصة الجزائر من الاستثمارات الصادرة من الاتحاد الأوروبي دون المستوى، وهذا ما أكده التقرير الذي قدمته الجزائر للمفوضية الأوروبية أنه منذ دخول الاتفاق حيز التنفيذ تبين أن هذا الاتفاق لم يحقق النتائج المرجوة في ترقية الصادرات خارج المحروقات وإعادة بعث الاستثمارات الأجنبية المباشرة باعتبارهما هدفين محفزين لعقد أي اتفاق للتبادل الحر. (الجزائرية، 2014)، فعلى مدار (15) عاما الأخيرة اكتفت المؤسسات الأوربية بالجانب التجاري حيث رفضت بطرق جد متعددة إقامة استثمارات حقيقية في الجزائر بالمقارنة مع تونس والمغرب المرتبطان باتفاقات شراكة مع بروكسل. (نسرين، 2017)، وهذا دليل على أن تدفق الاستثمارات الأوروبية إلى الجزائر ليس راجعا إلى رغبة الاتحاد الأوروبي في الوفاء بالتزاماته في مجال الاستثمار ولا علاقة له بدخول الشراكة حيز التنفيذ، بل يتعلق الأمر أكثر بالمناخ الذي توفره الجزائر للاستثمار وبحاجات الدول للاستثمار في قطاع عن آخر، ففي تصريح للمدير المكلف بحوض المتوسط والشرق الأوسط في المديرية العامة للعلاقات الخارجية للجنة الأوربية خلال زيارته إلى الجزائر حيث قال بصريح العبارة " أنه ليس من اختصاصات الدول أن تأخذ التزامات على عاتقها في مجال الاستثمار وأنها قرارات تتعلق بالمتعاملين الاقتصاديين الخواص" مضيفا " ما نستطيع فعله هو تسهيل الظروف لينجذب المتعاملون نحو

السوق الجزائرية (سهام، 2011، صفحة 83)،)، كما أكد سفير الإتحاد الأوروبي بالجزائر ماراك سكوليل إن الشركات الاقتصادية الأوروبية تجد صعوبة في الاستثمار في الجزائر بسبب قاعدة "51/49" التي يفرضها قانون الاستثمار على المستثمرين الأجانب. (طاهر، 2014)

2.3 أسباب عدم تحقق العلاقة السببية بين النظام المحاسبي المالي وتفعيل الشراكة الأورو جزائرية.

من الناحية النظرية النظام المحاسبي المالي يحمل في طياته بعضا من مكونات مناخ الاستثمار التي تحظى باهتمام المستثمر الأجنبي، فهو يعمل على توفير معلومات ذات جودة عالية؛ كما يعزز حوكمة الشركات من خلال ارساء الإفصاح والشفافية؛ بالاضافة إلى تفعيل وتنشيط سوق رأس المال وزيادة كفاءتها، إلا أنه وبالرجوع إلى الجدول رقم (03) نجد بأنه منذ بداية 2010– نفس السنة التي تم فيها تطبيق SCF– سجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مجملها تذبذبا بين الانخفاض والارتفاع لتصل إلى أدنى مستوياتها سنة 2015، بحجم تدفق سالب بلغ 584– مليون دولار، وهذا ما يؤكد لنا أمرين، الأمر الأول يتمثل في عدم فعالية النظام المحاسبي المالي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (لا توجد علاقة بينهما) فهناك عوامل أخرى ذات تأثير أهم (لا يمكن تناولها لأنها لا تخدم أغراض البحث). أما الأمر الثاني فيتمثل بوجود معوقات حالت دون تحقيق مزايا النظام المحاسبي المالي والتي لها تأثير ايجابي على الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا ما سيتم تناوله فيما يلي:

1.2.3 من ناحية عدم تحقيق جودة المعلومات: ترتبط جودة المعلومات المحاسبية وفق SCF بشكل كبير بمدى كفاءة وفاعلية تطبيق هذا النظام، والمسؤول الأول عن ذلك هو المحاسب، والذي يتطلب منه توافر مستوى فكري وتأهيل علمي رفيع المستوى، وعليه فالمتتبع للأحداث فإنه قبل صدور SCF شهدت مهنة المحاسبة صراعات داخلية أضعفت دورها في التأثير على الممارسة، فالمسابقة الوطنية للحصول على شهادة خبير في المحاسبة لم تنظم لمدة أكثر من عشر سنوات، مما أدى إلى نقص كبير في عدد الخبراء المحاسبين (فريد، 2016، صفحة 167)، إضافة إلى الممارسات الخاطئة خاصة في السنوات الاولى للانتقال حيث اكتفى معظم المحاسبين الاعتماد على نفس قواعد المخطط السابق مع تحويل حسابات المدونة القديمة وما يقابلها في المدونة الجديدة، الأمر الذي يمثل كارثة حقيقية لها تأثيرات على عدالة وصدق القوائم المالية لأن الانتقال والتحويل أعمق من ذلك بكثير.

أما بالنسبة للتعليم المحاسبي في الجزائر فقد بدأ تدريس المحاسبة وفق المعطيات المحاسبية الدولية في الجامعات الوطنية من خلال التعليمة الوزارية رقم 02، التي تتضمن تطبيق النظام المحاسبي المالي في سنة 2010، إلا أن المخرجات الجامعية ضعيفة جدا ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى ضعف الحجم الساعي للدروس، وعدم وجود طلب حقيقي على منتجات البحث المحاسبي سواء من القطاع العام أو القطاع الخاص (فريد، 2016، صفحة 168)، وبالمقارنة مع برنامج التعليم المحاسبي في الجزائر حسب معيار التعليم المحاسبي الدولي الثاني أن البرنامج يغلب عليه الطابع النظري فقط دون ممارسة عملية في الواقع، وبالتالي يمكن أن يؤدي إلى اتساع الفجوات المهارية للطلاب بين ما يدرس في الجامعات وبين الواقع العملي. (عبد الله، 2016، صفحة 168)

كما أن إدخال SCF لمفهوم القيمة العادلة سيؤدي إلى مشكلة كبيرة ؛ ذلك أن تقديرها يقوم على أساس الأسعار المأخوذة من سوق رأس المال الكفء، أو استخدام القيمة الحالية للتدفقات النقدية المخصومة، والجزائر هنا تفتقر لسوق

مالي كفؤ يمكنها من تقدير أفضل للقيمة الحقيقية، إضافة إلى قلة المحاسبين المكونين لاستعمال القيمة الحالية للتدفقات النقدية المخصومة، وكل هذا سيكون له تأثير على ملاءمة القوائم المالية التي تصدرها المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

تجدر الاشارة بأن النظام المحاسبي المالي استند وبصفة عامة على المعايير الصادرة في 2002 & Mokadam) (Yahia, 2010, p. 9)، هذه المعايير التي شهدت وما تزال تشهد تغيرات وتطورات مستمرة لم يأخذها هذا النظام بعين الاعتبار، مما يجعل المؤسسات الأجنبية المستثمرة في الجزائر بعيدة جدا عن متطلباتها في الأسواق الخارجية، وبعيدة جدا عن قوائمها المالية المجمعة ما يزيد من أعباء تحويلها للشركة الأم.

من خلال ما سبق يتضح بأن انتاج معلومات ذات جودة عالية وفق SCF وتحت هذه الظروف أمر في غاية الصعوبة.

2.2.3 من ناحية عدم توفير حوكمة الشركات: سارعت الجزائر إلى تجسيد متطلبات حوكمة الشركات محاولة منها لاصلاح مؤسساتها واقتصادياتها، وذلك من خلال عدة قوانين ولوائح تنظيمية أهمها: قانون النقد والقرض لسنة 1990، الذي رسخ لأهمية إنشاء سوق مالية، إدخال تعديلات على القانون التجاري، إعداد ميثاق للحكم الراشد للمؤسسة الجزائرية، إصدار دليل حوكمة المؤسسات سنة 2009، تبني نظام محاسبي مالي يعتمد على معايير المحاسبة الدولية والذي شرع في تطبيقه سنة 2010، ورغم كل هذه الجهود إلا أن الجزائر لا زالت تعد من الدول المتأخرة في هذا المجال، فوفق التقارير السنوية لمنظمة الشفافية الدولية من 2003–2016 لم تتجاوز قيمة المؤشر 3,6 ففي سنة 2016 احتلت الجزائر المرتبة 108 عالميا من بين 176 دولة بقيمة 3,4(José, 2017, p. 6) ، وهو ما يعني أن الجزائر من الدول ذات المستويات العالية من الفساد والرشوة، التي تمثل عقبة حقيقية أمام إقامة المشاريع الاستثمارية وتؤدي إلى زيادة تكلفتها، أما بالنسبة للفساد في الشركات والمؤسسات الوطنية فقد توصل استطلاع المنظمة الدولية للشفافية حول واقع انتشار الفساد المالي في الجزائر إلى أن 75 % من الشركات التي شملها الاستطلاع تدفع ما قيمته 6 % من رقم أعمالها كعمولات ورشاوى للجهات التي تمنحها المشاريع والصفقات (هشام، 2014، صفحة 225)، ولعل أهم سبب في عدم قدرة المؤسسات الجزائرية على تجسيد مبادئ حوكمة الشركات من خلال SCF، نجد أن هذا النظام يتطلب تحقيق مستوى عال من الإفصاح والشفافية عند نشر المعلومات المحاسبية، إلا أن المعلومات المتاحة للجمهور عمليا هي تلك المعلومات المنشورة في مخابر الجمعيات العامة ولا تمثل هذه المعلومات إلا جزء ضئيلا مما يجري في الواقع، وهذا من شأنه أن يفاقم عدم تماثل المعلومات بين المساهمين وباقي المصالح في الشركات. (هشام، 2014، صفحة 223)

3.2.3 عدم كفاءة بورصة الجزائر: بالرغم من مرور ثلاثة عقود تقريبا على إنشاء بورصة الجزائر إلا أنها تعد من أصغر البورصات سواء على المستوى العالمي أو على مستوى العالم العربي، وذلك بسبب انخفاض عدد الشركات المسجلة على مستواها فطيلة الفترة الممتدة من 1999 إلى غاية ماي 2018 لم تتجاوز في مجموعها التسع شركات، أما عددها الآن خمسة (مجمع صيدال، مؤسسة التسيير الفندقي الأوراسي، آليانس للتأمينات، أن سي أ رويبة، شركة مساهمة دهلي) ,SGBV) (2018،) ، أما بالنسبة لنشاطها فيعرف ركودا كبيرا، كما تنمو بمعدل بطيء جدا. الأمر الذي يعكس انخفاض سيولتها بشكل كبير، كل هذا جعلها بعيدة جدا عن فعالية وكفاءة سوق رأس المال في تحقيق ما وجدت من أجله، فحسب مؤشر التنافسية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي خلال الفترة 2016–2017 جاءت البورصة الجزائرية في ذيل الترتيب بالنسبة لتطورها برتبة 132 بين 138 دولة بقيمة 2,9 نقطة، بسبب تراجع مراتب بعض المؤشرات الفرعية، ويرجع

السبب في ذلك إلى خوف المؤسسات الاقتصادية من الإفصاح والشفافية وأيضا إمكانيات حصولها على قروض وتمويل دون اللجوء إلى السوق المالي، هذا فضلا عن النسيج المؤسساتي الذي يغلب عليه شركات فردية وعائلية تمويلها ذاتي. (فريد، 2016، صفحة 166)

4. الخاتمة:

إن الإصلاح المحاسبي في الجزائر جاء ليجعل من البيئة المحاسبية الجزائرية مشابهة إلى حد كبير مع البيئة المحاسبية الموجودة في الاتحاد الأوروبي محاولة منها جذب المستثمر الأجنبي، فالنظام المحاسبي المالي يحمل في طياته بعضا من مكونات مناخ الاستثمار التي تحظى باهتمام المستثمر الأجنبي، فهو يعمل على توفير معلومات ذات جودة عالية؛ كما يعزز حوكمة الشركات من خلال إرساء الإفصاح والشفافية؛ بالإضافة إلى تفعيل وتنشيط سوق رأس المال وزيادة كفاءتها، وعلى الرغم من هذه المزايا إلا أن الواقع بين عدم تحقيق أيا منها، كما أن الإحصائيات السابقة بينت ضعف الاستثمارات الأجنبية المباشر في مجملها - فهي لا تتعد في مجملها 1,42 % – وليس فقط فيما يتعلق الاستثمارات الأجنبية في إطار الشراكة، وهذا دليل على عدم قدرة البيئة الجزائرية على استقطاب المزيد من الاستثمارات.

1.4 الإجابة عن الفرضيات: من خلال ما سبق يمكن رفض الفرضية الأولى " إن تطبيق النظام المحاسبي المالي سيوفر العديد من المزايا التي تؤدي إلى تفعيل الشراكة الأورو جزائرية" وقبول الفرضية الثانية "إن تطبيق النظام المحاسبي المالي لا يوفر المزايا التي لها علاقة بتفعيل الشراكة الأورو جزائرية".

2.4 نتائج الدراسة:

❖ تطبيق SCF يسمح بإنتاج معلومات ذات جودة عالية. هذه المعلومات تكون موثوق بها لدى المستثمرين الأوروبيين، وهو ما يجلب شفافية أفضل في القوائم المالية للمؤسسات العاملة بالجزائر، كما يسهل عملية التجميع المحاسبي لهذه المؤسسات كون المعلومة المقدمة ذات أساس واضح وتم اعدادها وفق معايير موحدة.

في الواقع: غياب الاهتمام بالمحاسبة سواء من الناحية الأكاديمية أو المهنية، مما يجعل من انتاج المعلومات ذات الجودة العالية صعبة نوعا ما، بالاضافة الى أن SCF يعتمد على معايير 2002، هذه المعايير شهدت وما تزال تشهد تغيرات وتطورات مستمرة لم يأخذها هذا النظام بعين الاعتبار، مما يجعل المؤسسات الأجنبية المستثمرة في الجزائر بعيدة جدا عن متطلباتها في الأسواق الخارجية، وعن قوائمها المالية المجمعة مما يزيد من أعباء تحويلها للشركة الأم.

❖ تطبيق SCF وفقا لإطاره التصوري الذي جاء به سيساهم حتما في ارساء مبادئ الحوكمة من خلال تدعيم الإفصاح والشفافية، مما يرفع من القدرة التنافسية للمؤسسات، ويجعلها قادرة على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وخاصة الأوروبي.

في الواقع: تعتبر المحاسبة بالنسبة لمؤسسات القطاع العام ومؤسسات القطاع الخاص أداة للتصريح الضريبي، أو في بعض الأحيان وسيلة لتقديم ملفات تسمح بالحصول على القروض البنكية أكثر من استخدامها في مجالات الإدارة واتخاذ القرار.

❖ تطبيق SCF يجعل المعلومات المالية المقدمة من طرف المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ذات جودة عالية وقابلة للقراءة والمقارنة، مما يدعم ويؤهل توجهها إلى سوق رأس المال، وهذا يمنحها المزيد من الفرص في مجالات الاستثمار والتمويل، وبهذا يشكل تطبيق النظام المحاسبي المالي فرصة حقيقية لتفعيل وتنشيط سوق رأس المال وزيادة كفاءته، فسوق رأس المال الكفء يوفر بيئة خصبة للاستثمار الأجنبي المباشر.

في الواقع: تعتبر بورصة الجزائر من أصغر البورصات سواء على المستوى العالمي أو على مستوى العالم العربي، وهذا ما جعلها بعيدة جدا عن فعالية وكفاءة سوق رأس المال في تحقيق ما وجدت من أجله.

3.4 التوصيات: على ضوء النتائج السابقة نقدم التوصيات التالية:

- ضرورة الاهتمام بالمحاسبة عن طريق مساهمة الدولة في تكوين وتأهيل المحاسبين وخبراء المحاسبة؛ وذلك بتحمل جزء من نفقات التكوين والتأهيل؛ بالاضافة إلى مد جسر التعاون بين المؤسسة والجامعة لتقليل الفجوة بين الجانب الأكاديمي والجانب المهني؛
- ضرورة تحيين النظام المحاسبي المالي مع التطورات والتغيرات التي تشهدها معايير المحاسبة الدولية؛
- تفعيل أثر النظام المحاسبي المالي وإظهار دوره في عملية اتخاذ القرار؛
- ضرورة تطوير بورصة الجزائر بغية الاستفادة من مزايا تطبيق النظام المحاسبي المالي.

5. قائمة المراجع

- بدر الدين طالبي، الشراكة الأورو- متوسطية وأثارها على اقتصاديات المغرب العربي (دراسة حالة القطاع الزراعي في الجزائر)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2011/2010.
- عاشور كتوش، متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد (IAS/IFRS) في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ، العدد السادس، 2009
- عبد القادر بكحيل، أهمية المعايير الدولية لمحاسبة والمعلومة المالية (IFRS/IAS) في الجزائر في ظل الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2009/2008.
- خالص حسن يوسف الناصر، عبدالواحد غازي محمد النعيمي، دور حوكمة الشركات في تطوير البيئة الاستثمارية واجتذاب الاستثمار الأجنبي في إقليم كوردستان العراق، مجلة جامعة نوروز، دهوك، العراق، العدد(صفر)، 2012.
- الجمهورية الجزائرية، القانون 07-11، المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية، العدد 74، الصادر 25 نوفمبر 2007.
- عبد القادر دبون، محمد الهاشمي حجاج، أهمية المعلومات المالية والمحاسبية وأثرها على كفاءة بورصة الجزائر في ظل الإصلاح المحاسبي، المؤتمر العلمي الدولي "الإصلاح المحاسبي في الجزائر" يومي 29 و30 نوفمبر 2011، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.
- صالح مفتاح، معارفي فريدة، متطلبات كفاءة سوق الأوراق المالية –دراسة لواقع أسواق الأوراق المالية العربية وسبل رفع كفاءتها- مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، عدد السابع، 2009.
- حاج قويدر قورين، الحوكمة المحاسبية في الجزائر في ظل نظام المحاسبة المالية الجديد ودورها في النهوض بالسوق المالي، الملتقى الدولي الأول (الحوكمة المحاسبية للمؤسسة واقع، رهانات وآفاق)، يومي 07 و 08 دسيمبر 2010، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر.
- هشام دغموم، دور_تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة (IFRS/ IAS) في ترقية مناخ جذب الاستثمار الأجنبي المباشر –دراسة حالة الجزائر- أطروحة دكتوراه علوم في العلوم التجارية، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2015/2014.
- وكالة الأنباء الجزائرية (2014)، اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي لم يحقق النتائج المرجوة، متاح على الموقع https://www.djazairess.com/aps/409848 (15/02/2018 13 :30)
- نسرين لعراش (2017)، نحو مراجعة اتفاق اشراكة مع الاتحاد الأوروبي، متاح على الموقع :

https://www.djazairess.com/aps/409848 (05/03/2018 20 :00)

- سهام نافع، آثار اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوربي على الاستثمار الوطني (قطاع الصناعة)، مذكرة ماجستير في القانون العام، جامعة الجزائر 1، الجزائر، 2012/2011.
- طاهر حليسي (2014)، المؤسسات الأوروبية تجد صعوبة في الاستثمار بالجزائر بسبب قاعدة 49/51 متاح على الموقع:

https://www.echoroukonline.com (05/03/2018 20 :15)

- فريد عوينات، الممارسات المحاسبية الجزائرية في ظل النظام المحاسبي المالي (الاحتياجات والتحديات)، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد الثاني، 2016.
- عبد الله بن صالح، أهمية تطوير التعليم المحاسبي في ضوء مستجدات معايير الإبلاغ الدولية ودورها في تحرير الخدمات المحاسبية في الدول العربية، أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف،الجزائر، 2017/2016.

- Charles J.P.Chen, Convergence of Accounting Standards and Foreign Direct Investment, The International Journal of Accounting, University of Illinois, 2014.

[4] David Prochazka, Cristina Prochazkova Ilinitchi, The IFRS Adoption Direct Investments and Migration: Mutual Interdependencies, Recent Researches in Economics and Management Transformation, University of Economics, Prague, 2011.

- Galina G, and Robert W. The Role of International Accounting Standards in Foreign Direct Investment: A Case Study of Russia, Presented at the Thirteenth Conference of the International Trade and Finance Association, Vaasa, Finland, May 28-31, 2003.
- Johanna Forsberg and Johanna Ojala, Adoption of IFES in the Chinese accounting standards (Effects on accounting qualiting quality and economic growth, Bachelor thesis , Linnaes University, Sweden, 2014.
- Laura Márquez-Ramos, The Effect of IFRS Adoption on Trade and Foreign Direct Investments, presented at the 18th International Conference of the International Trade and Finance Association,, Portugal, May 23, 2008.
- Mokadam Abirat, Yahia Djekidel, L'adoption des Normes Comptables Internationales: une évolution majeure du référentiel comptable en Europe et en Algérie, Séminaire International « Le nouveau système comptable financier selon les normes comptables internationales » Expérimentations, des applications et perspectives, 17 et 18 janvier 2010, Centre Université d'El-oued, Algérie.
- José Ugaz, Transparency International Corruption Perceptions Index 2016, disponible sur https://www.ey.com/Publication/vwLUAssets/EY-Transparency-International-Corruption-Perceptions-Index-2016/%24FILE/EY-Transparency-International-Corruption-Perceptions-Index-2016.pdf (2 3/3/2018: 15:00)
- http://www.sgbv.dz/ar/?page=ligne_societe (2 4/03/2018: 17:00)